الادوات الكمية للسياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي
دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية (٢٠٠٤-٢٠١٧)

الاستاذ المساعد الدكتور
سندس حميد موسى
جامعة الكوفة- كلية الادارة والاقتصاد

الباحثة
آلاء عطية غنيم

الادوات الكمية للسياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي
دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية (٢٠٠٤-٢٠١٧)

الاستاذ المساعد الدكتور
سندس حميد موسى
جامعة الكوفة- كلية الادارة والاقتصاد

الباحثة
آلاء عطية غنيم

المستخلص:

الغرض: يسعى البحث الحالي الى تحليل وقياس الادوات الكمية للسياسة النقدية كمتغير مستقل متمثلة (عمليات السوق المفتوحة، سعر اعادة الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني) وبيان اثر هذه الادوات على الاستقرار المصرفي كمتغير تابعا متمثلا (بمؤشر السيولة، مؤشر الربحية، مؤشر جودة الموجودات، مؤشر كفاية راس المال)

التصميم/ المنهجية: تكمن المشكلة من خلال معرفة تأثير الادوات الكمية للسياسة النقدية، لذلك فان مشكلة البحث تتمحور بالتساؤل الآتي "هل استطاعت السياسة النقدية تعزيز الاستقرار المصرفي في العراق؟ "، وللإجابة على هذه التساؤل فقد اختبر البحث عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة المتكونة من اربعة مصارف (بغداد ،الشرق الاوسط ،المتحد للاستثمار ،الاهلي العراقي) للمدة (٢٠٠٤ . ٢٠١٧) ،مستخدم في ذلك البيانات المالية المنشورة على المواقع الالكترونية لهيئة الاوراق المالية التي هي خاضعة لرقابة البنك المركزي العراقي . وقد سعى البحث الى اختبار الفرضيات المتعلقة بعلاقة الاثر بين متغيرات البحث ، ومن اجل الاجابة على التساؤلات المتعلقة بمشكلة البحث والوصول الى الغايات الموضوعية، ولأجل معالجة البيانات أستعملت العديد من المؤشرات المالية والاساليب الاحصائية واستخرجت النتائج باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) .

الاستنتاجات: توصل البحث الى وجود تباين بين المصارف (عينة البحث) فيما يخص تأثير الادوات الكمية على الاستقرار المصرفي، هذا من جهة كما اثبت البحث ومن خلال استخدام الاساليب الاحصائية ضعف الادوات الكمية في الاستقرار المصرفي لعينة المصارف المبحوثه. وقدم البحث مجموعة من الاقتراحات لعل اهمها ايلاء المزيد من الاهتمام من قبل البنك المركزي بالسياسة النقدية والتعرف على نتائجها لتعزيز الاستقرار المصرفي للمصارف.

الكلمات المفتاحية(السياسةالنقدية–الادوات–الكمية–الاستقرارالمصرفي–مؤشراتالاستقرار المصرفي)

المحور الاول : المنهجية العلمية

يتضمن هذا المبحث الكيفية التي صيغت من خلاله تساؤلات البحث التي تمثله، والأهمية المتوقع ان تضيفها على المستوى النظري والتحليلي للموضوعات المبحوثة، وتحديد الاهداف المطلوبة منها، فضلاً عن التعرف على حدود البحث المتعلقة بالحدود الزمنية والمكانية، إضافة إلى ان هذا المبحث يعرض الجوانب الاساسية لمشروع البحث العلمي ، التي تعطي صورة واضحه لكيفية تنفيذ البحث وتحقيق اهدافه، وهي كما يلي.

أولاً : مشكله البحث:

إن مشكلة البحث تتبلور في ضعف السياسة النقدية المطبقة في العراق لتحقيق الاهداف مما يترتب علية التغير في حركة المؤشرات المصرفية وبيان استقرار هذه المؤشرات من عدمه باستخدام أدواتها الكمية المتنوعة. هذا ينعكس على طبيعة الاستثمار في الاقتصاد القومي وزيادة الدخل القومي فالقطاع المصرفي في العراق يفتقر الى القدرة على ادارة موجودته حسب متطلبات الوضع الاقتصادي فضلا عن انه يتسم بضعف التنسيق بين المصارف والمؤسسات المالية. فيما يتعلق بإدارة الموجودات مما يؤثر سلبا على أداء مهامه أو يفشل في تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي. لذلك تسعى الباحثة الى بيان مدى تأثير الادوات الكمية للسياسة النقدية على الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف المبحوثة.

ثانياً: اهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في كون موضوع البحث يتطرق الى علاقة السياسة النقدية بمؤشرات الاستقرار المصرفي وهو موضوع يركز على الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في إحداث تغيرات في الحركة المصرفية، من خلال تناول أهم قطاع من مكونات الاقتصاد العراقي، وهو القطاع المصرفي لمًا لهذا الجهاز من أهمية لكونه الجهة الداعمة للمشاريع الاقتصادية وموازنة الدولة العامة يمكن من خلال عرض

نتائج الاستقرار أو عدم الاستقرار المصرفي للمصارف عينة البحث .

ثالثآ :اهداف البحث:

يهدف البحث الى قياس اثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية عمليات السوق المفتوحة، إعادة سعر الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني، على مؤشرات الاستقرار المصرفي ، للمصارف التجارية المبحوثه ، ومن هنا فهي تهدف أيضا الى:

١-بيان واقع القطاع المصرفي في العراق من خلال التعرف على عمل المصارف التجارية .

٢-بيان الأدوات الكمية للسياسة النقدية في تحقيق ودعم الاستقرار المصرفي .

٣-التعرف على علاقة التأثير بين الادوات الكمية للسياسة النقدية ومؤشرات الاستقرار المصرفي في ميدان البحث

٤-الوصول إلى استنتاجات وتوصيات التي قد تساعد المصارف المبحوثة في كيفية مواجهة التهديدات واغتنام الفرص الحالية والمستقبلية

خامساً: فرضية البحث: : فرضية البحث.

تم صياغة فرضية البحث وفقاً لمشكلة البحث وأهدافه، وتحاول الفرضية الاجابة على الاسئلة المطروحة لمشكلة البحث الحالي، كما جاءت منسقة مع ما سيتم طرحة في الجانب النظري، وجاءت فرضية البحث الحالي كالاتي.

-توجد علاقة تأثير ذي دلالة احصائية للأدوات الكمية للسياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار المصرفي في المصارف عينة البحث. وتنبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

١- توجد علاقة تأثير ذي دلالة احصائية لسعر الخصم على مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف بغداد التجاري.

٢- توجد علاقة تأثير ذي دلالة احصائية لنسبة الاحتياطي القانوني على مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف بغداد التجاري.

٣- توجد علاقة تأثير ذي دلالة احصائية لعمليات السوق المفتوحة على مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف بغداد التجاري.

٤- توجد علاقة تأثير ذي دلالة احصائية لسعر الخصم على مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف الاهلي العراقي.

٥- توجد علاقة تأثير ذي دلالة احصائية لنسبة الاحتياطي القانوني على مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف الاهلي العراقي.

٦- توجد علاقة تأثير ذي دلالة احصائية لعمليات السوق المفتوحة على مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف الاهلي العراقي.

٧- توجد علاقة تأثير ذي دلالة احصائية لسعر الخصم على مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف الشرق الاوسط.

٨- توجد علاقة تأثير ذي دلالة احصائية لنسبة الاحتياطي القانوني على مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف الشرق الاوسط.

٩- توجد علاقة تأثير ذي دلالة احصائية لعمليات السوق المفتوحة على مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف الشرق الاوسط.

١٠- توجد علاقة تأثير ذي دلالة احصائية لسعر الخصم على مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف المتحد.

١١-توجد علاقة تأثير ذي دلالة احصائية لنسبة الاحتياطي القانوني على مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف المتحد.

١٢- توجد علاقة تأثير ذي دلالة احصائية لعمليات السوق المفتوحة على مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف المتحد.

١٣- توجد علاقة تأثير ذي دلالة احصائية لسعر الخصم على مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف لمجتمع عينة البحث.

١٤-توجد علاقة تأثير ذي دلالة احصائية لنسبة الاحتياطي القانوني على مؤشرات الاستقرار المصرفي لمجتمع عينة البحث

١٥- توجد علاقة تأثير ذي دلالة احصائية لعمليات السوق المفتوحة على مؤشرات الاستقرار المصرفي لمجتمع عينة البحث.

سادساً: حدود البحث:

تتمثل حدود البحث،حدوداً معرفيه، وزمانية وأخرى مكانية، تفصيلها كالتالي:

١-**الحدود المعرفية:** انبثقت الحدود المعرفية للبحث حول محورين اساسيين اولهما تناول الادوات الكمية للسياسة النقدية ،اما المحور الثاني يتضمن الإستقرار المصرفي.

٢-**الحدود المكانية:** شملت عينة البحث(٤) اربعة مصارف تجارية عراقية خاصة ، تعمل تحت مظلة البنك المركزي العراقي، كلها مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وهي مصرف بغداد، مصرف الشرق الاوسط ،مصرف المتحد ،ومصرف الأهلي.

٣-**الحدود الزمانية:** امتدت الحدود الزمنية لهذا البحث للمدة من(٢٠٠٤-٢٠١٧) وذلك باعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الب

المحور الثاني : الاطار النظري للبحث

مفهوم السياسة النقدية

اولاً: مفهوم السياسة النقدية :

تُعدً السياسة النقدية من اهم أذرع السياسة الاقتصادية العامة للدولة إلى جانب السياسة المالية وسياسة الاسعار، والهدف منها التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي للبلد من خلال تأثرها بالمتغيرات المحورية كالاستثمار والاسعار والانتاج ومستوى الدخل.(بنانه :٢٠١٠،٤).فلا يمكن تجاهل دور السياسة النقدية عند وضع الخطة الاقتصادية لأية دولة لآنها هي السبب

نهوض المستوى الاقتصادي الذي يصنع هناك فلسفة اقتصادية ورؤية حقيقية واضحة، وقد تزايد الاهتمام بها خلال الازمات الاقتصادية والنقدية في حالات الاستقرار وعدم الاستقرار. (, Jack Tavneet,:2010, 102)

ونتيجة لذلك يمكن توضح معنى السياسة النقدية من خلال تعريف (الاقتصادي1 G.L .Bach)" بانها كل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بشكل فعال في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي" وضح التعريف اهمية الموجودات السائلة ،خارج المؤسسات المصرفية التي تكون ضمن اطار عمل السياسة النقدية."

ادوات السياسة النقدية:

١-الادوات الكمية :

تستخدم أدوات السياسة النقدية الكمية من قبل المصارف المركزية بغية تحقيق أهداف هذه السياسة بشكل يتناسب مع الاوضاع الاقتصادية للبلد. يكون لهذه الوسائل تأثير غير مباشر في عرض النقود يحدث هذا من خلال التأثير في كمية الائتمان أو حجمه، من دون ضغوطات حكومية تؤثر على النتائج المحددة، ويكون التوجه نحو استخدام هذه الادوات بما يحددها قانون البنك المركزي في ال

أ-سعر اعادة الخصم:

تعد اول أداة استخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم القروض التي تمنحها البنوك التجارية، عن طريق تغيير سعر اعادة الخصم. (paula&William,2005: 537) إذ ترى المصارف في تغييره ايعازاً لها باتباع سياسة معينة، وتهديد باتباع اجراءات فعالة، التي يبنى عليها هيكل اسعار الفائدة التي تعود بالمنفعة على اقتصاد الدولة ككل. فمن وجهة نظر البنك المركزي يؤثر رفع او خفض سعر الخصم على مقدار الائتمان الممنوح من البنوك التجارية وبالتالي على عرض النقد(الرفيعي،٢٠٠٧: ٩١) يعمل البنك المركزي على رفع سعر الخصم عند تنفيذه لسياسة نقدية مقيدة تهدف الى الحد من الموجات التضخمية مما يقلل رغبة البنوك التجارية في الاقتراض من البنك المركزي(الشمري، ٢٠١٥: ١٤) وبالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان، وتقل الاحتياطات النقدية للمصارف، فضلا عن إن البنوك التجارية تعمل على رفع سعر الفائدة على القروض المقدمة للمتعاملين معها. (L.v.Chandler,1973: 247) اما في حالة خفض سعر الخصم يؤدي الى زيادة المعروض النقدي تماشيا مع حاجة النشاط الاقتصادي هذا الاجراء يعمل على تشجيع الاقتراض من قبل البنوك التجارية فضلا عن قدرتها على منح القروض بسعر فائدة منخفض الأمر الذي يشجع

على زيادة الطلب على الاقتراض من قبل المتعاملين معها وبالتالي سوف يزداد عرض النقد. (القريشي،٢٠٠٧ :٢٢)

ب-نسبة الاحتياطي القانوني:

تعد هذه الأداة حجر الاساس لتحقيق سياسة البنك المركزي التي تستخدمها بهدف التأثير والرقابة على حجم القروض، بالإضافة الى إدارة السيولة وسحبها من الاسواق المالية لغرض تشجيع الاستثمار تماشياً مع الظروف الاقتصادية للدولة. (جبر الله : ٢٠٠٥، ١)، ولفاعلية الرقابة على هذه الأداة يتطلب من المصارف العاملة الاحتفاظ باحتياطيات على شكل ودائع نقدية، وبسعر فائدة محدد من قبل البنك المركزي تجنباً لحصول العجز في السيولة لدى المصارف العاملة، والمحافظة على هذه الاحتياطيات بحدود مستوياتها الدنيا المفروضة على المصارف، وتحتسب وفقاً لمعدلات أعدت لهذا الغرض خلال مدة زمنية محددة من قبل البنك المركزي، التي تكون مرتبطة بحجم وطبيعة استحقاق الودائع المصرفية والارصدة المقترضة وما يشابهها من مطلوبات أخرى يعينها البنك المركزي، حيث لا يحق للمصارف السحب على المكشوف على حساب الاحتياطي في أي وقت ، فقد يفرض البنك المركزي غرامة بنسبة فائدة في حالة عدم احتفاظ المصرف بالحد الادنى من الاحتياطي المطلوب لحين تغطية العجز.(Boyes,2011:298)

يستخدم البنك المركزي هذه النسبة للتأثير على احتياطيات البنوك التجارية وقدرتها في منح القروض.(الجنابي وارسلان، ٢٠٠٩، ٢٦٧) ،وقد تؤثر هذه النسبة سلباً على مضاعف التوسع في الائتمان عند إتباع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشيه، أما إذا أتبع المصرف المركزي سياسة نقدية توسعية فأن نسبة الاحتياطي القانوني أو الاحتياطي الفائض سوف يتم تخفيضهما من قبل البنك المركزي لزيادة مقدرة المصارف العاملة على خلق النقود ومن ثم زيادة العرض النقدي(دانيالز، وفانهوز:،٢٠١٢’١٠))

أن أي تغيير يحصل في نسبة الاحتياطي القانوني سواء كانت السياسة توسعية أو انكماشية يؤثر في مقدرة المصارف العاملة على خلق الائتمان وهذا بدوره يؤثر على تحقيق التوازن في السيولة المصرفية (الحجار:٢٠٠٦،٢٢٨) ، وإن هذه الأداة تكون قابلة للتعديل من وقت لآخر بحسب المتطلبات الواسعة للسيولة. (السويدي: ٢٠١٠، ٨١)

طبيعة ومفهوم الاستقرار المصرفي:

يكتسب الاستقرار المصرفي أهمية بالغة في اقتصاد أي بلد لما له من دور كبير في تحقيق الاستقرار المالي بالقطاعات الاخرى، فقد احتل

الاستقرار المصرفي مركز الصدارة لكل من الجهات الحكومية والاقتصادية والمالية، سواء كان الاهتمام على المستوى الدولي أم على المستوى المحلي، لذلك اصبح الاهتمام به على مدى العقد الحالي هدفً متزايد الاهمية في سياق طبيعة السياسات الاقتصادية ،اذ أصبح الشغل الشاغل للسياسات وصُناع القرار على مستوى العالم وأحتل اهمية خاصة بسبب تزايد ظهور الأزمات الناتجة عن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وقد حاول بعض الباحثين والاكاديميين تعريف الاستقرار المصرفي:

كونه يتمثل الاستقرار المصرفي في قدرة البنوك المركزية على صياغة السياسات النقدية والرقابة الفاعلة على المؤسسات والقطاع المصرفي من اجل تحقيق التزاماتها دون دعم او معوقات. (شينا سي:٢٠٠٥، ١-٢) ويمكن القول ان النظام المصرفي يكون مستقرا اذا اتسم بالإمكانات التالية:

١-القدرة على الاستمرار في اداء الوظائف الاساسية حتى في حالة تراكم الاختلالات او التعرض للصدمات الخارجية.

٢-العمل على معرفة ودراسة المخاطر التي تتعرض لها المعاملات المالية ومعرفتها ومحاولة التخلص منها او تقليلها.

٣-العمل على مواجهة الصدمات والازمات من اجل زيادة القدرة على اداء الوظائف المالية

٤-توزيع كفاءة الموارد توزيعا متكاملا على المناطق الجغرافية.

٥-تسيير العمليات الاقتصادية والمالية (الاستثمار، الادخار، الاقراض، الاقتراض ، خلق السيولة ، تحديد الفائدة)(شينا سي:٢٠٠٥: ٦)

أما عن عدم الاستقرار المصرفي .

فيعرف "على أنه إنخفاض بشكلٍ كبير وغير عادي في قيمة الموجودات حيث تكون تصفية اصولها اقل مما تمتلك من ودائع في هذه الحالة نقول ان البنك معسر الملاءة وهذا يقاس مقارنة بين الاصول والخصوم باستثناء الاحتياطيات وراس المال". (Marcel،٣٣,٢٠٠١)"

ثانياً: اهمية الاستقرار المصرفي:

إن الاستقرار المصرفي ليس وليد الألفية الثالثة إذ نال اهتمام الباحثين والاقتصاديين منذ بداية القرن العشرين ، ونظرا للأهمية الكبيرة التي يحتلها القطاع المصرفي في الاقتصاد ،فان أي تلكؤ في وظائف النظام المصرفي سيقود الى شلل الاقتصاد، لذلك يعد الاستقرار المصرفي جوهر اهتمامات السلطة النقدية في اغلب اقتصاديات بلدان العالم، وواحد من الاهداف الاساسية ،نظرا لمساهمته في خلق اقتصاد سليم ونمو اقتصادي مستدام. وقد تزايد الاهتمام

بعملية الاستقرار المصرفي والمالي، بعد احداث الازمه المالية والأثار التي انتجتها على القطاعات المالية والاقتصادية، مما انعكس سلبا على النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء،(السبعاوي، واخرون ب–س:٨) الامر الذي يبرز اهمية الاستقرار المصرفي للمصارف والتي تجسدت في نقاط عديدة اهمها: التالية.(خلف،٢٠١٧، ٣)

١– يُساهم في تطبيق أفضل الممارسات المصرفية

٢– يُساهم في استقرار أسعار الصرف والمستوى العام للأسعار

٣– يساهم في التنمية الاقتصادية

٤– يعد ضرورياً لتطور النظام المالي.

ثالثاً: إجراءات تحقيق الاستقرار المصرفي.

إن عدم وجود خطة تعمل على التنبؤ بالصدمات فضلا عن عدم وجود ادوات فعالة ومؤثرة للتحكم بأزمات الثقة التي يعاني منها النظام المصرفي قد يساهم في زيادة هشاشة النظام. ويمكن تحقيق الاستقرار المصرفي بأجراء تحليل ورصد شامل للمخاطر فضلا عن مواطن الضعف المحتملة في النظام المصرفي سواء كانت مرتبطة بالمكونات الرئيسية للنظام ،كالمؤسسات والاسواق المالية ،والمخاطر التي تتعلق بالبنى التحتية المتمثلة بتوفير السيولة ،وتقديم الائتمان ،والمخاطر الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية ذات الصلة بالقطاع المصرفي ،اضافة انه يمكن الحفاظ بالاستقرار (Aktug,2013:224)عن طريق شبكة الامان المالي وهي "مجموعة من السياسات والإجراءات المصممة لحماية رؤوس الاموال والوساطة المالية للبنوك وتجنبها الانهيار" اما من وجهة نظر اصحاب القرار فقد عرفت "بانها مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي تأخذ اشكالاً متعددة للحفاظ على سلامة النظام المصرفي والاقتصادي"(سعيد، عدوانة،٧٣) ويمكن تحقيق الاستقرار باتباع عددٍ من الإجراءات وهي كالاتي.

١–الرقابة المصرفية والتنظيم الاحترازي:

يهدف كل من التنظيم الاحترازي والرقابة المصرفية إلى تحقيق الاستقرار وذلك عند وضع أسس مصرفية ملائمة وموثوقة تتميز بالحوار بين الجهات الرقابية حول مشاكل الرقابة ،بالإضافة الى التنسيق مع سلطات الاشراف من اجل تحقيق فعالية وكفاءة الرقابة المصرفية ، الهدف منها مساندة وتحفيز نظام رقابي يحقق الأمان للمستثمرين والمودعين في الجهاز المصرفي برمته ،ويُعزز من ثقة الأفراد به ومن قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاههم.

ينظر الى الرقابة والتنظيم الاحترازي بانها أحد العوامل التي تسهم في الحدً من اخفاقات البنوك والازمات المالية ، لهذا من الضروري ان تكون

الرقابة والاشراف على الجهاز المصرفي فعالا يتمتع ببنية مؤسساتية قوية ،(Miskin,2000, 13) تمكن الجهاز من تحمل الاثار الناتجة عن الازمات ومن اسباب ظهور الازمات المصرفية والتي من اسبابها ضعف الرقابة على الجهاز المصرفي حيث يؤدي الى الافراط في خوض المجازفات من الوسطاء الماليين ،مما يترتب عليه ازمات مالية ، بناءً على ذلك فأن غاية البنك المركزي المراد تحقيقها عند قيامه بوظيفته الرقابة والاشراف المصرفي هي.

(Macdonahd,koh,2006,p4)

أ–بناء نظاماً مالياً كفوءً وتحقيق نمو حقيقياً في الناتج المحلي مع تخفيض معدل التضخم.

ب–تحقيق استقراراً نقدياً أي تعديل كمية النقد في التداول.

ج–سلامة ونزاهة نظام المدفوعات الوطني.

د–تحقيق استقراراً مالياً ومصرفياً.

هـ–حماية العملاء والزبائن من تعسف المصارف والمؤسسات عند منح القروض والتركيز على المشاريع التي تدعم المجتمع.

٢–المقدرة على التحكم في اسباب هشاشه القطاع المصرفي:

هنالك اسبابُ عديدة تؤدي الى هشاشه القطاع المصرفي التي تتمثل، في تذبذب أسعار الفائدة، الاختلال في مصادر التمويل فضلا عن الصدمات الخارجية التي تؤثر سلبا على حجم التدفقات ، تؤدي بدورها الى العجز عن سداد الالتزامات المستحقة ، هذه الاسباب تعمل على زيادة المخاطر ، وبالتالي عدم استقرار القطاع المصرفي. ان التحكم في هذه الاسباب عن طريق اتخاذ عدة اجراءات منها، اعادة هيكلية الاندماج مساعدة المصارف الأخرى ،فضلا عن تلقي المساعدات من السلطات المعنية بالتدخل. ان قدرة التحكم في هذه الاجراءات تؤدي الى الحفاظ على استقرار مالي ومصرفي . Ashraf) and Shobha,2012:15)

٣– التامين على الودائع:

يمكن الحفاظ على سلامة النظام المصرفي ، من خلال التامين على الودائع التي تلعب دوراً رئيسياً وذلك من خلال مبررين الاول. اقتصادي إذ يُعد الأكثر أهمية لأنه يُدرج ضمن خفض المخاطر النظامية. اما المبرر الثاني كون نظام التامين يعطي ثقة أكثر للمودعين والمتعاملين. اضافة الى بعث الاطمئنان على سلامة مدخراتهم ويُخفض من هروب المدخرات إلى المصارف الاجنبية والمؤسسات الاخرى. (سعيد، عدوان:٢٠١٦، ١٠١)

ان التامين على الودائع يكفل تحقيق الثقة في استقرار الجهاز المصرفي من خلال، معالجة المشكلات والتحديات بالمؤسسات المالية، ومساهمة المؤسسات الاخرى في تامين وتحمل المخاطر المالية للمؤسسات المتعثرة، فضلا عن

الدور الوقائي لمواجهة المخاطر المالية وتعويض المودعين في حالة تحقيقها.(فوزي،٢٠١٧، ٤).

ثالثا: العوامل المؤثرة في الاستقرار المصرفي:

حاول الكثير من الباحثين ان يضع مؤشرات لوضع مؤشرات تعطي لنا انذاراً مبكرً عن حالة عدم الاستقرار المصرفي، ويشير بعضهم الى أنه يُمكن الاستدلال على الاستقرار من عمل المؤسسات المصرفية التي لا تنخفض اسعار موجوداتها عن قيمتها الإسمية ويكون عملها مستمرمن دون أية صعوبات، فالنظام المصرفي المستقر يتكيف مع التقلبات التي تحدث في اسعار الموجودات بسبب ظروف العرض والطلب، كما يمكن ان نستدل على حالة عدم الاستقرار المصرفي خلال القرارات التي تتخذها الادارات في دورات التوسيع والانتعاش الاقتصادي وقد يؤدي الى افراط المصرف بالإقراض الى مشاريع خطرة وعندها تكون المصارف عرضة لعدم وفاء المقترضين وبالتالي يخلق جواً من عدم الاستقرار، وكذلك فأن المصارف التي تزداد فيها حالة عدم اليقين من المستقبل قد تتعرض لمشاكل عدم الاستقرار. (Turner,2016:8)، في حين اشارت دراسات عدة الى ان المصارف تكون اكثر استقراراً عندما لا تتعرض الى ضغوط معينة ، وعموما ان استقرار المصارف يرتبط مع المخاطر التي يتعرض لها لا سيما مخاطر عدم السداد والتي تُجر المصرف إلى حالة عدم الاستقرار.

الشي المهم هو المراقبة المستمرة من قبل المسؤولين على ادارة النظام المصرفي والرقابة ليس من جانب الخسائر التي يتعرض لها المصرف فحسب وإنما التخلف المُحتمل لبعض المصارف الذي يؤثر على باقي المصارف ككل. ويمكن أيجاز العوامل المؤثرة بالاتي.

رابعاً: العوامل المؤثرة في الاستقرار المصرفي

١-**اختلال الاستقرار النقدي:** يْعد الاستقرار النقدي مهم جدا للقطاع المصرفي فالاختلال الذي يحدث في مستوى الاسعار وارتفاع معدلات التضخم تخلق عدم الاستقرار ويحدث العكس اذا ساهم الجهاز المصرفي بدور فعال للحدً من موجات التضخم(ريم،٢٠١٧: ٣٢)

٢-**التحررالمالي:** إن اعطاء استقلالية للبنوك والمؤسسات المالية ،والغاء كل الضوابط والقيود من قبل السلطة النقدية تؤدي إلى تعرض النظام المصرفي إلى مخاطر كبيرة وبالتالي إلى عدم الاستقرار. (Albinali,2016, 62).

٣-**الملاءة المالية:** وهي من المؤشرات المهمة التي تدل على سلامة الوضع المالي المصرفي وذلك لارتباطها الوثيق بالعمل المصرفي، حيث تشير الى امتلاك المصرف راس مال قادر من خلاله على مواجهة المخاطر، بالإضافة الى

جذب الودائع التي تقوده الى الربحية والنمو المصرفي، كما أنها تشير الى الاستدامة التشغيلية للمصرف خاصة عندما يواجه صدمات مؤقته.(Hamid,2012:33)

جدول رقم (١) مؤشرات الاستقرار المصرفي المقترحة في العراق

المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية
١-جودة الموجودات	-نسبة الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض والسلف -اجمالي القروض الى راس المال المساند
٢-السيولة	-نسبة الموجودات السائلة إلى اجمالي الودائع -نسبة القروض والسلف إلى اجمالي الودائع
٣-الربحية	-معدل العائد على حقوق الملكية -معدل العائد على الموجودات
٤-كفاية راس المال	راس المال الاساس+ راس المال المساند/ الموجودات المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية+ المخاطر المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية
٥-مخاطر سعر الصرف	-القيمة المطلقة لنسبة صافي التعامل بالعملة الاجنبية الى راس المال

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقرير السنوي للاستقرار المالي،(٢٠١٧) المديرية العامة لمركز الإحصاء والأبحاث.

المبحث الثاني

التحليل الوصفي لمؤشرات الأدوات الكمية للسياسة النقدية

يتم في هذه الفقرة التحليل الوصفي لمؤشرات الأدوات الكمية للسياسة النقدية في العراق وهي (عمليات السوق المفتوحة ، سياسة سعر إعادة الخصم ، نسبة الاحتياطي القانوني) للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) وكما يأتي :

جدول(٢)الأدوات الكمية للسياسة النقدية(٢٠٠٤-٢٠١٧)

السنه	عمليات السوق المفتوحة(بالملايين)	معدلات النمو	سعر الخصم%	الاحتياطي القانوني%
٢٠٠٤	٣٢٣٤٦٣٧	-	٦	٢٥
٢٠٠٥	٣٢٣٤٦٣٧	٠	٧	٢٥
٢٠٠٦	١٧٢٠٠٠٠	-٤٩,٨٢	١٦	٢٥
٢٠٠٧	٢٨٧٥٤٨٠	٦٧,١٧	٢٠	٢٥
٢٠٠٨	٢٣١٥٧٨٠	-١٩,٤٦	١٥,٧	٢٥
٢٠٠٩	١٤٨٥٦٤٩	-٣٥,٨٤	٨,٨٣	١٥
٢٠١٠	٣٧٤١١٦٠	١٥١,٨١	٦,٢٥	١٥
٢٠١١	٤٧٦٠٢٦٠	٢٧,٢٤	٦	١٥
٢٠١٢	٦٨٧٠٦٠٠	٤٤,٣٣	٦	١٥
٢٠١٣	٦٤٧٧٢٩٠	-٥,٧٢	٦	١٥
٢٠١٤	٦١٨٦٤٤٠	-٤,٤٩	٦	١٥
٢٠١٥	١٠٢٥٠٣٥٠	٦٥,٦٩	٦	١٥
٢٠١٦	٢٤٥٠٠٠	-٩٧,٦٠	٤,٣٣	١٥
٢٠١٧	٢٣٧٥٠٦٠	٨٦٩,٤١	٤	١٥

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات البنك المركز العراقي.

اولا: سياسة سعر اعادة الخصم.

يُعرف بسعر الفائدة المعلن والذي يحدده البنك المركزي على وفق اهداف السياسة النقدية، الذي ترى المصارف في تغيره ايعاز لها باتباع سياسة معينة، وتهديد باتباع اجراءات فعاله.

نُلاحظ من خلال مراجعة الجدول (٢) أن البنك المركزي العراقي أحدث تغيرات في سعر إعادة الخصم خلال تحليل الدراسة. إذ أخذ بالارتفاع من٦%الى ٧% في عام ٢٠٠٥، ومن ١٦%عام ٢٠٠٦ الى٢٠%عام ٢٠٠٧ الذي كان أعلى سعر خصم فرضهُ البنك خلال فترة

الدراسة، الأمر الذي يُراد به كبح جماح التضخم عن طريق تنظيم وتحديد الاستثمارات والائتمانات في جميع المجالات المسموح بها، بهدف القيام بالعمليات المصرفية تنفيذا للسياسة النقدية التي يعتمدها البنك المركزي وتشجيعها للنشاط الاقتصادي، الهدف منها تحقيق الاستقرار المالي.(التقرير الاقتصادي،٢٠٠٧،ص١٢)،ونتيجة لانخفاض التضخم بالمقارنة مع السنوات السابقة اخذ البنك المركزي بخفض سعر إعادة الخصم من ٢٠% عام ٢٠٠٧ الى ١٥,٧٥ و٨,٣٧ و٦,٢٥ لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ على التوالي، وفي عام ٢٠١١ حتى عام٢٠١٥ حافظ البنك المركزي على ثبات سعر اعادة الخصم عند ٦%، أما في عام ٢٠١٦ وعام ٢٠١٧ تم تخفيضه الى ادنى مستوى ٤,٣٣%، بهدف إحداث انتعاش و زيادة معدلات النمو الاقتصادي، عن طريق تمويل المشاريع من خلال تحفيز الائتمان لدى الجهاز المصرفي ، الذي يُعد من اهداف السياسة النقدية ،التي يُراد بها البنك المركزي تحقيق الاستقرار النقدي ثم المالي والمصرفي.(التقريرالاقتصادي:٢٠١٧، ٢١)

شكل (١) يوضح لنا التطورات الحاصلة في حجم سعر اعادة الخصم(٢٠٠٤-٢٠١٧)

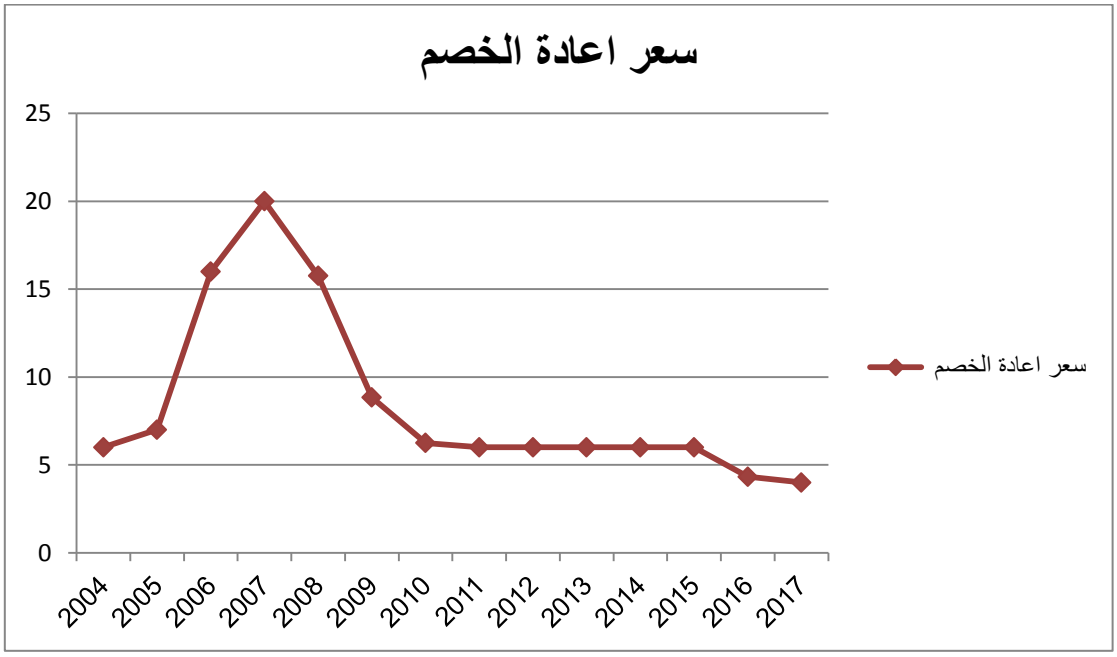

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول(٢)

ثانياً: نسبة الاحتياطي القانوني.

تُعرف على أنها نسبة من الودائع الاجمالية تحتفظ بها المصارف التجارية لدى البنك المركزي الذي يقوم بتحديدها، والتحكم بتغيرها ارتفاعاً أو انخفاضاً حسب الوضع الاقتصادي الراهن. نُلاحظ من خلال بيانات الجدول (٢) أن البنك المركزي العراقي قد حدد متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بنسبة ٢٥% من مجموع الودائع بغض النظر عن نوعها وطبيعتها ،على أن تحتفظ تلك المصارف بنسبة ٢٠% في حسابتها لدى البنك ونسبة ٥% تكون في خزائنها من أجل توفير متطلبات تحقيق السلامة المالية، فضلاً عن سحب جزءاً من السيولة العالية الموجودة في سوق المال، وقد أبقى البنك على هذه النسبة حتى عام ٢٠٠٩ . وتنفيذا للسياسة النقدية التي يسير عليها البنك المركزي قام بخفض نسبة الاحتياطي النقدي مرتين خلال عام ٢٠١٠ من ٢٥% إلى ٢٠% ثم إلى ١٥% على كافة أنواع الودائع المصرفية سواءً كانت حكومية أو قطاع خاص ، لغرض التأثير في حجم السيولة وتشجيع المصارف على التوجه نحو السوق، فضلاً عن تحفيز الاستثمار .(التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي،٢٠١٠ ص٢٤) وقد أبقى البنك المركزي على هذه النسبة حتى عام ٢٠١٧ تماشياً مع توجهات السياسة النقدية لغرض مساندة المصارف لتوفير السيولة الذي ينعكس في زيادة الائتمان الممنوح للزبائن، فضلاً عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

شكل(٢)يوضح لنا التطورات الحاصلة في حجم نسبة الاحتياطي القانوني (٢٠٠٤-٢٠١٧)

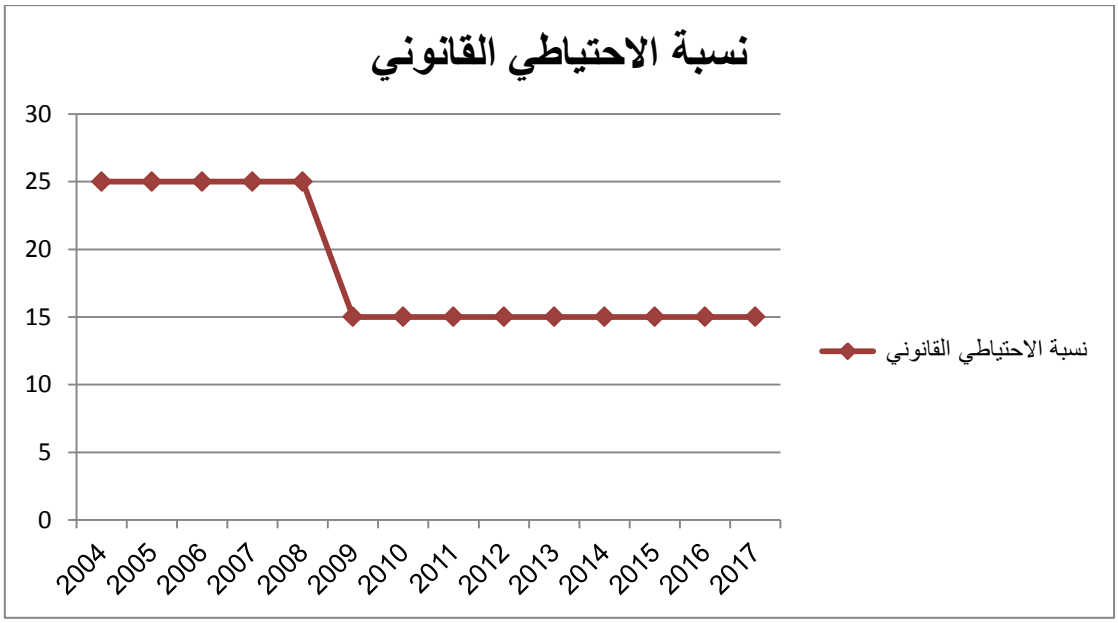

المخطط: اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول(٢)

المبحث الثالث:

التحليل المالي للمؤشرات الاستقرار المصرفي لعينة المصارف المبحوثة

يتناول هذا المبحث تحليل تطورات واتجاهات مؤشرات الاستقرار المصرفي للمصارف التجارية العراقية الخاصة عينية البحث ،وهي كلٌ من : (ومصرف الاهلي العراقي ،ومصرف المتحد للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، إذ استند التحليل على مؤشرين لقياس الاستقرار المصرفي وهي (مؤشر السيولة، مؤشر الربحية)

١-مؤشر السيولة:

إن مؤشر السيولة المصرفية من المؤشرات المهمة والاساسية في تحقيق الاستقرار المصرفي كونه يوضح كم هي نسبة القروض والسلف (الائتمان النقدي) الممنوحة بالنسبة الى الودائع التي تعتبر رصيد الامان للمصرف. وقد حدد البنك المركزي العراقي نسبة الائتمان النقدي الى الودائع بنسبة لا تتجاوز (٧٠%) (تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٧:٣٦).

يوضح الجدول رقم (٣) نسب مؤشر السيولة للمصارف عينة البحث إذ تشير المعطيات أن مصرف الاهلي قد احتل المرتبة الاولى بأعلى متوسط حسابي بين المصارف عينة البحث بمتوسط حسابي بلغ٠,٤٩٦ وهو ضمن النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي، وهذا مؤشر جيد على كفاءة مجلس ادارة المصرف والادارة المالية بتوظيف موارد المصرف المتمثلة بالودائع في اقراضها على شكل ائتمان وسلف للأفراد والقطاعات الاقتصادية، وكانت أعلى نسب للاحتفاظ بالسيولة عام(٢٠١٦) حيث بلغت ٠,٨٤٢ إذ لم يستطيع المصرف توظيف نصف الودائع الحاصل عليها، في حين عام (٢٠٠٥) بلغت ٠,١٢٢ تمثل افضل نسبة في توظيف الودائع إذ استطاع المصرف توظيف ما يقارب ٩٠ % من ودائعه.

أما مصرف المتحد فبالرغم من احتلاله المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (٠,٤٨٤)وهو ضمن النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي ، ألا أنه سجّل أعلى مستوى لمؤشر السيولة عام ٢٠١٥ إذ بلغت (٠,٩٨٥) وكذلك في عام ٢٠١٦ بلغت(٠,٩٧٢)هذا يدلّ على انخفاض مستوى توظيف الاموال في منح القروض والسلف، في حين حقق في عام (٢٠٠٨) أدنى نسبة إذ بلغت(٠,٠٢٨)، وهي تمثل افضل نسبة في توظيف موارد المصرف مما يدل على كفاءة مجلس ادارة المصرف.

جدول (٣) مؤشر السيولة للمصارف عينة البحث (٢٠٠٤-٢٠١٧)

السنة	الاهلي	المتحد	الوسط الحسابي
٢٠٠٤	0.422	0.479	0.360
٢٠٠٥	0.122	0.096	0.141
٢٠٠٦	0.518	0.123	0.226
٢٠٠٧	0.372	0.073	0.176
٢٠٠٨	0.251	0.028	0.107
٢٠٠٩	0.407	0.472	0.284
٢٠١٠	0.689	0.914	0.534
٢٠١١	0.648	0.935	0.541
٢٠١٢	0.446	٠.556	0.614
٢٠١٣	0.323	٠.539	0.٣٤6
٢٠١٤	0.489	٠.307	0.٣68
٢٠١٥	0.688	١.122	0.631
٢٠١٦	0.842	٠.972	0.694
٢٠١٧	0.727	٠.167	0.338
الوسط الحسابي	0.496	٠,٤٨٤	
Max	0.842	4.972	
Min	0.122	0.028	
الترتيب	الاول	الثاني	

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المصارف عينة الدراسة

٢-مؤشر الربحية

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على تحقيق العائد نتيجة استخدامه لأموال المساهمين وذلك لتعظيم ثروتهم، أن ارتفاع نسبة هذا المؤشر دليلاً على كفاءة وفعالية المصرف باتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية بكفاءة عالية لتوليد الارباح.احتل مصرف المتحد للاستثمار المرتبة الاولى من حيث المتوسط الحسابي بمتوسط قدره(10.4)، وكانت أعلى نسبة لمؤشر الربحية حققها المصرف عام(٢٠٠٦) إذ بلغت ٠.296 وكذلك عام(٢٠١٠) إذ بلغت ٠,٢١٩ اما في(٢٠٠٨-٢٠١٧) فقد حقق المصرف خسارة ويمكن إرجاع اسباب الخسارة عام (٢٠٠٨)إلى انخفاض استثمارات المصرف في أسهم الشركات الخاصة والمختلطة مما يؤدي الى هبوط قيمة الاستثمارات المالية. فضلا عن العقوبات المفروضة عليه من قبل البنك المركزي لعدم مشاركة المصرف في مزاد الدولار في البنك المركزي العراقي، توقف المصرف عن الحوالات الخارجية. أما أسباب الخسارة عام(٢٠١٧) يرجع اسبابها الى انخفاض الايرادات نتيجة تعليق الفوائد المتراكمة المستحقة والغير مسددة على مبلغ الائتمان النقدي، اضافة الى انخفاض ودائع المصرف بنسبة (٧٤,٦٨) مقارنة بعام (٢٠١٦).

وأما المرتبة الثاني كانت من نصيب المصرف الاهلي العراقي، بمتوسط حسابي قدره ٠,٠٦٢ ، وكانت أعلى مستوى لمؤشر الربحية قد تحقق عام(٢٠٠٤)اذا بلغ (٠,٢١٨)وهي تدل على أفضل مؤشر ربحية لمعدل العائد على حقوق الملكية حققه المصرف على مستوى مدة البحث ، وأدنى نسبة كانت عام(٢٠١٥) إذ بلغت(٠,٠٠٩)،اما في عام (٢٠٠٦) فقد حقق خسارة بلغت(٠,٢٩٦)وذلك بسبب حجز مبالغ ٦٨٢ مليون دينار من ارباح المصرف كمخصص للديون المشكوك في تحصيلها.

جدول (٣) مؤشر الربحية لمصارف عينة البحث (٢٠٠٤-٢٠١٧)

السنة	الاهلي	المتحد	الوسط الحسابي
٢٠٠٤	0.218	0.128	0.269
٢٠٠٥	0.067	0.116	0.158
٢٠٠٦	0.028	0.296	0.161
٢٠٠٧	0.066	0.057	0.185
٢٠٠٨	0.113	-0.030	0.134
٢٠٠٩	0.013	0.147	0.123
٢٠١٠	0.026	0.219	0.118
٢٠١١	0.024	0.202	0.127
٢٠١٢	0.100	0.110	0.115
٢٠١٣	0.082	0.089	0.096
٢٠١٤	0.026	0.068	0.050
٢٠١٥	0.009	0.062	0.023
٢٠١٦	0.082	0.0003	0.027
٢٠١٧	0.010	-0.011	0.066
الوسط الحسابي	0.062	0.104	
Max	0.218	0.296	
Min	0.009	-0.030	
الترتيب	الاول	الثاني	

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المصارف عينة الدراسة

المبحث الرابع

تحليل اثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية في الاستقرار المصرفي لعينة البحث

اختبار فرضيات البحث

سيتم في هذا المبحث اختبار فرضيات البحث الخاصة بالتأثير بين الأدوات الكمية للسياسة النقدية و مؤشرات الاستقرار المصرفي من خلال استخدام برنامج (SPSSv.25)عن طريق معادلة الانحدار الخطي المتعدد، كما سيتم اختبار معنوية الدالة المقدرة بالاعتماد على قيمة اختبار (f)، وبحسب الاتي :

$$Y= \acute{} + \hat{}1\ X1$$

Y	المتغير التابع
A	**الحد الثابت في معادلة الانحدار، او الجزاء المقطوع من محور Y**
B	**ميل الانحدار، او مقدار التغير الذي يحدث في المتغير التابع عندما يتغير المتغير بمقدار وحدة واحدة**

اما متغيرات البحث فهي كالاتي :

١-**المتغير المستقلX:** يتمثل بالأدوات الكمية للسياسة النقدية وهي(عمليات السوق المفتوحة X1،سعر اعادة الخصم X2 ،نسبة الاحتياطي القانوني X٣)

٢-**المتغير التابع Y:**يتمثل بالاستقرار المصرفي ومؤشراته وهي(مؤشر السيولة Y1 ،مؤشر الربحية Y2،مؤشر جودة الموجودات Y3،مؤشر كفاية رأس المال Y4) وسيتمُ اختبار فرضيات البحث على مستوى المصارف عينة البحث وهي (مصرف بغداد ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الاهلي ، مصرف المتحد) وكالاتي :

- مصرف الاهلي :

تنص فرضية البحث بالنسبة لمصرف الاهلي العراقي على الاتي "**لا يوجد اثر معنوي للأدوات الكمية للسياسة النقدية في مؤشرات الاستقرار المصرفي للمصرف الاهلي العراقي** "، وللاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد للتحقق من أثر الادوات الكمية (كمتغير مستقل) في مؤشرات الاستقرار المصرفي(كمتغير

تابع) في المصرف الاهلي العراقي، وكما هو موضح بالجدول(٤)

الجدول (٤) قياس اثر ادوات السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف الاهلي

التابع / المستقل	المؤشرات	Y1	Y2	Y3	Y4
X2	B	-٠,٠٤١	-٠,١٨	٠,٢٥٦	٠,٤٦٠
	F	٠,٠٢١	٠,٣١٢	٠,٨٤٤	٣,٢٢٨
	T	-٠,١٤٤	-٠,٣٧٦	٠,٩١٩	٠,٤٦٠
	R^2	٠,٠٠٢	٠,٠١٢	٠,٠٦٦	٠,٢١٢
X3	B	٠,٥٥٩	-٠,٠٩٤	٠,١٠٥	-٠,١٧٧
	F	٥,٤٥٤	٠,١٠٧	٠,٣٦٥	٠,٣٨٧
	T	٢,٣٣٥	-٠,٣٢٧	٠,٣٦٥	-٠,٦٢٢
	R^2	٠,٣١٢	٠,٠٠٩	٠,٠١١	٠,٠٣١

- **قيمة (f) الجدولية بمستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجة حرية (١٣) = ٤,٦٧**
- **قيمة (f) الجدولية بمستوى معنوية (٠,٠١) ودرجة حرية (١٣) = ٩,٠٧**
- **قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجة حرية (١٣) = ٢,١٦٠**
- **قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية (٠,٠١) ودرجة حرية (١٣) = ٣,٠١٢**

المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج spss v.25

تدل نتائج تحليل نموذج الانحدار الظاهرة في الجدول(٤) التي تُلخص قيم ومؤشرات تحليل أثر الادوات الكمية(كمتغير مستقل) على مؤشرات الاستقرار المصرفي(كمتغير تابع)،التي أوضحت وجود أثر معنوياً ضعيفاً للمتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة من خلال متابعة قيمة (F) لنموذج الانحدار ، والتي كانت أقل من الجدولية عند مستوى المعنوية المعتمد، ما عدا نسبة الاحتياطي القانوني(X3) تؤثر على مؤشر السيولة(Y1) من خلال متابعة قيمة (F) المحسوبة للانحدار إذ بلغت (٥,٥٤٥)، وهي أكبر من الجدولية(٤,٦٧) ،وأن قيمة معامل التفسير(R2) ظهرت(٠,٣١٢)هذا يعني أن المتغير المستقل نسبة الاحتياطي القانوني(X3)

يفسر(٣١,٢%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع مؤشر السيولة (Y1)، وتشير قيمة (B) التي بلغت (٠,٥٥٩)ان اي زيادة بنسبة الاحتياطي القانوني بمقدار وحدة واحدة فان مؤشر السيولة يزداد بنفس المقدار وهي زيادة طردية، أما قيمة المعلمة (T) كانت مقبولة لأنها ظهرت أعلى من الجدولية (٢,١٦٠)، إما قيمة (F) فأنها كانت مقبولة لهذه العلاقة فقط ، واستناداً الى ما احرزته نتائج تحليل الانحدار **(قبول الفرضية البديلة لنسبة الاحتياطي القانوني على مؤشر السيولة ورفض الصفرية وقبول الصفرية لباقي فرضيات البحث).**

٤-مصرف المتحد

تنص فرضية البحث بالنسبة لمصرف المتحد على الاتي "**لا يوجد أثر معنوي للأدوات الكمية للسياسة النقدية في مؤشرات الاستقرار المصرفي للمصرف المتحد** "، وللاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط للتحقق من أثر الأدوات الكمية (كمتغير مستقل) في مؤشرات الاستقرار المصرفي(كمتغير تابع) في المصرف المتحد، وكما هو موضح بالجدول(٥).

الجدول (٥) قياس اثر ادوات السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف المتحد

المتغيرات التابعة / المتغيرات المستقلة	المؤشرات	Y1	Y2	Y3	Y4
X2	B	-٠,٣٠٠	-٠,٢٥٧	-٠,١٠٨	٠,٨١٧
	F	١,١٨٦	٠,٨٤٥	٠,١٤٣	٢٤,٠٧٤
	T	-١,٠٨٩	-٠,٩١٩	-٠,٣٧٨	٤,٩٠٧
	R2	٠,٠٩٠	٠,٠٦٦	٠,٠١٢	٠,٦٦٧
X3	B	-٠,٢٥٦	-٠,٢٠٦	-٠,٥٠٢	٠,٦٢١
	F	٠,٨٤٢	٠,٨٤٢	٤,٠٤٠	٧,٥٢٢
	t	-٠,٩١٨	-٠,٧٢٩	٢,٠١٠	٢,٧٤٣
	R^2	٠,٠٦٦	٠,٠٤٢	٠,٢٥٢	٠,٣٨٥

- قيمة (f) الجدولية بمستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجة حرية (١٣) = ٤,٦٧
- قيمة (f) الجدولية بمستوى معنوية (٠,٠١) ودرجة حرية (١٣) = ٩,٠٧
- قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجة حرية (١٣) = ٢,١٦٠
- قيمة (t) الجدولية بمستوى معنوية (٠,٠١) ودرجة حرية (١٣) = ٣,٠١٢

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج spss v.25

تدل نتائج تحليل نموذج الانحدار الظاهرة في الجدول(٥) التي تلخص قيم ومؤشرات تحليل أثر الادوات الكمية(كمتغير مستقل) على مؤشرات الاستقرار المصرفي(كمتغير تابع)،التي أوضحت وجود اثر معنوياً ضعيفاً للمتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة من خلال متابعة قيمة (F) لنموذج الانحدار ، والتي كانت أقل من الجدولية عند مستوى المعنوية المعتمد، ما عدا سعر إعادة الخصم (X2) فأنه يؤثر على مؤشركفاية راس المال(Y4) من خلال متابعة قيمة (F) المحسوبة للانحدار إذ بلغت (٢٤,٠٧٤)، وهي أكبر من الجدولية(٤,٦٧) ،وان قيمة معامل التفسير(R2) ظهرت(٠,٦٦٧)،وهذا يعني أن المتغير المستقل سعر إعادة الخصم(X2) يفسر (66.7%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع مؤشر كفاية رأس المال (Y4)، وتشير قيمة (B) التي بلغت (٠,٨١٧)أن أي زيادة بنسبة سعر إعادة الخصم

بمقدار وحدة واحدة فأن مؤشر كفاية رأس المال يزداد بنفس المقدار وهي زيادة طردية، إما قيمة المعلمة (T) كانت مقبولة لأنها ظهرت أعلى من الجدولية (٢,١٦٠)، إما قيمة (F) فأنها كانت مقبولة لهذه العلاقة فقط.

الاستنتاجات:

الاستنتاجات التي توصل اليها البحث بعد القيام بمجموعة من الاختبارات الإحصائية لفرضيات البحث و كما يأتي:

١- ضعف الأدوات الكمية للسياسة النقدية من قبل البنك المركزي فضلا عن ذلك افتقار الاقتصاد العراقي الى بيئة استثمارية حقيقية.

٢- عدم استقرار النظام المصرفي الذي يعد امرا ضروريا لانسياب النشاط الاقتصادي وحمايته من العواقب الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالنظر الى دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد.

٣- ضعف نسبة الاحتياطي القانوني في التأثير في قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان وذلك بسبب تمتع المصارف التجارية في العراق بسيولة مرتفعة.

٤- ضعف تأثير الادوات الكمية للسياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار وذلك بسب ضيق الجهاز المصرفي العراقي ومحدودية السوق المالية والنقدية.

٥- اتضح ان اكبر معدل نمو لعمليات السوق المفتوحة خلال مدة البحث هو٨٦٩,٤١ لعام ٢٠١٧ واقل معدل (٩٧,٦٠) لعام٢٠١٦. فضلاً عن أعلى معدل لسعر إعادة الخصم خلال مدة الدراسة كان سنة ٢٠٠٩ حيث بلغ ٢٠% أما أدنى مستوى كان عام (٢٠١٧) حيث بلغ ٤%. اما نسبة الاحتياطي القانوني فقد قام البنك المركز بخفض هذه النسبة عام ٢٠١٠ الى ١٥% وابقى على تلك النسبة حتى عام(٢٠١٧).

6-أظهرت نتائج التحليل المالي لمؤشر السيولة للمصارف عينة البحث ان مصرف الاهلي احتل المرتبة الاولى من بين المصارف عينة البحث مما يعني ان المصرف لدية رصيد لاستيعاب الخسائر المحتملة ، ومواجهة السحوبات المفاجئة .لأكنه ليس الافضل فقد احتفظ في الوقت ذاته بسيولة عالية مما يعني تجميد رأس المال لديه. يأتي بعد ذلك مصرف المتحد بالمرتبة الثانية.

٧-أظهرت نتائج التحليل المالي لمؤشر الربحية للمصارف عينة البحث ان مصرف المتحد جاء بالمرتبة الاولى وذلك يعود للاستثمار في موجوداتة بشكل مدروس فضلاً عن كفاءة ادارة المصرف ثم يأتي مصرف الاهلي.

٨-أظهرت اختبار الفرضيات لمصرف الاهلي بوجود اثر معنوياً ضعيفاً للأدوات الكمية (كمتغير مستقل) في مؤشرات الاستقرار المصرفي(كمتغير تابع)،ماعدا نسبة الاحتياطي القانوني (x3) لمصرف الاهلي على مؤشر السيولة (y1) كانت ذات اثر معنوي، إذ كانت قيمة(F) المحسوبة (٥,٤٥٤)اكبر من قيمتها الجدولية وهي(٤,٦٧)،وبالتالي قبول الفرضية البديلة لنسبة الاحتياطي القانوني على مؤشر السيولة ورفض الفرضية الصفرية وقبول الصفرية لباقي فرضيات المصرف الاخرى

٩-أظهرت نتائج اختبار الفرضيات لمصرف المتحد بوجود اثر معنوياً ضعيفاً للأدوات الكمية (كمتغير مستقل) في مؤشرات الاستقرار المصرفي(كمتغير تابع)، ماعدا سعر اعادة الخصم (X2)على مؤشر كفاية راس المال(Y4) كانت ذات اثر معنوي إذ ظهرت قيمة (F) المحسوبة (٢٤,٠٧٤) اكبر من قيمتها الجدولية(٤,٦٧)،و كذلك نسبة الاحتياطي القانوني(X3) على مؤشر كفاية راس المال(Y4) فأنها كانت ذا اثر معنوياً ،إذ ظهرت قيمة (F) المحسوبة (٧,٥٢٢)اكبر من قيمتها الجدولية(٤,٦٧)، وبالتالي قبول الفرضية البديلة لنسبة سعر اعادة الخصم على مؤشر كفاية راس المال و رفض الفرضية الصفرية، وكذلك قبول الفرضية البديلة لنسبة الاحتياطي القانوني على مؤشر كفاية راس المال و رفض الفرضية الصفرية ، و قبول الصفرية لباقي فرضيات المصرف الأخرى.

ثانيا: التوصيات:

يستند البحث على النتائج التي توصلت اليها الدراسة الحالية والجهود المعرفية السابقة في تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات للباحثين والممارسين وكذلك المصارف عينة البحث.

١-إيلاء المزيد من الاهتمام من قبل إدارة المصرف بمتغير أدوات السياسة النقدية و التعرف على اتجاهاتها سواء كانت توسعية او انكماشية و بالتالي بناءً استراتيجية المصرف وخطته السنوية بناءً على توجهات تلك السياسة التي تعد جزء من السياسة الاقتصادية للبلد.

٢-على الجهات ذات العلاقة بالنظام المصرفي والمالي في العراق كالبنك المركزي و وزارة المالية و الجهات الرقابية الأخرى ان تعتمد مؤشرات أخرى للسياسة النقدية كالاهتمام بنوع الائتمان و حجمه و تخصص القطاعات التي يمنح اليه بمعنى الاهتمام بالأدوات غير الكمية الامر الذي يسهم في تحقيق الاستقرار المصرفي .

٣-ضرورة ان يتم التنبه من قبل إدارة المصرف بالاهتمام بمتغير الاستقرار المصرفي و مؤشراته و القيام باحتسابه بفترات شهرية او ربع سنوية

والقيام بمراقبة ومتابعة تلك المؤشرات الامر الذي يسهم في بقاء المصرف مستقرا وعدم تعثره او فشله بالمستقبل القريب .

٤-ضرورة ان يتم الافصاح عن الاستقرار المصرفي في القوائم المالية للمصارف التجارية ودلك لجعل المستثمرين والمالكين على علم بوضع المصرف ، وماهي الصعوبات التي يواجها والتي تعطي مؤشر ايجابي على افصاح واهتمام المصرف بمستثمريه و زبائنه.

المصادر:

١- بنانة،ملاذ فائق مجيد،٢٠١٠،" تباطؤات السياسة النقدية وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي-تجارب دول مختارة" ،رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد،الجامعة المستنصرية.

٢- الشمري، صادق رشيد،" ٢٠١٥ ، ادارة المصارف- الواقع والتطبيقات العملية"ط١، دار صفاء، عمان.

٣- الرفيعي ،افتخار محمد مناحي،٢٠٠٧،"السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع اشارة للعراق"، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد

٤- -الجنابي،هيل عجمي جميل، وارسلان، رمزي ياسين يسع،٢٠٠٩، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط١، دار وائل للنشر، عمان-الاردن

٦-دانيانزجوزيف، فانهوز ديفيد، ٢٠١٤"اقتصاديات النقود والتمويل الدولي" ط١،ترجمة محمود حسن حسني ،مراجعة، ونيس فرج عبد العال، دار المريخ،الرياض-السعودية .

٧-الحجار،عبداللة رزاق، ٢٠٠٦، "الاقتصاد الكلي"،ط١ دار منهل اللبناني، بيروت-لبنان.

٨-القريشي، مدحت محمد،٢٠٠٧، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)،ط١ ،دار وائل ،عمان

٩-السويدي، سهام محمد، ٢٠١٠"استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالية السياسة النقدية في الدول العربية،ط١، الدار الجامعية، الاسكندرية -مصر .

١٠--عبد العزيز ،ريم عبد الحليم،٢٠٠٧،" تأثير نظام سعر الصرف على الاستقرار القطاع المصرفي رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيي

١١-جبر الله، بدر الدين حسين ٢٠٠٥" الاحتياطي النقدي القانوني كأداة لإدارة السيولة – رؤية تحليلية " مجلة المصرفي ،العدد (٣٥).

١٢- السبعاوي ،مشتاق محمود ،احمد، سلام انور وسليمان يا لجين فاتح،(بدون سنة نشر) الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الاسلامي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف الاسلامية في ضوء المؤشرات العالمية للازمة المالية، كلية الادارة والاقتصاد-

١٣-خلف،عماد حمد،٢٠١٧ "متغيرات الاستقرار المالي في العراق" www.baytahikma:iq/new

14- محمد فوزي،٢٠١٤،" التأمين على الودائع المصرفية من وسائل تدعيم شبكة الأمان المالية والمصرفية"،WWW.Al-Sharq.com lopioion

15-سعيد ، حمزة عمي ،عدوان ،ناصر داري ،٢٠١٦ "الاستقرار المصرفي واليات تحقيقه"دراسة مقارنة لبنكين في الجزائر باستعمال Z-Score ,https://www.asjp.cerist/en/article/42992

16- فوزي ، محمد،٢٠١٤، التأمين على الودائع المصرفية من وسائل تدعيم شبكة الأمان المالية والمصرفية،WWW.Al-Sharq.com lopioion

1- Aktuy R.Nayar.N.and Vasconcetlos,c.2013. Is Sover Risk Related to the banking Sector? Clobal Finance journal 24,222,246

2- Arnold,Roger,"Macroeconomics",9th Edition ,Mc Graw-Hill,2006.

3- Ashraf,D.Ramady,M.ANDAlbnalik,(2016),Fiancial fragility of banks, ownership structureAND diversify cation Empirical evidence from the GCCregion .in Interntion Business and Finance Iss38,56.68

L.V.Chandler,The Economics of money and Banking N.Y.Happer ED,1973,247

5- Paula&William,Samuelson&NordHansD,"Economics",19th EditionM C Graw –Hill Education,2005,p537

6-Turner .J(2016)"Causes and Consequences of British Banking Instability over the long Run", Journal of financial Stability ,pp.1-29

7-Boyes,Melvin,"Principlesof Macroenomics",8th Edition,2011 G.L.Bach,Federal Reserve policy making,(N.Y:Alfred A.Knip,1950)

8-L.V.Chandler,The Economics of money and Banking N.Y.Happer 6 ED,1973,247 16-

9-Jack ,William ,Tavneet Suri , and, Robert Townsend ."Monetary Theory and Electronic Money " Economic Quarterly 96(1) 2015 13-

10-Hamid,F.(2012), Essas on Liquidity Risk and Banking Fragility, Dynamic Depositor Discipline and Information Disclosure: An Empirical Analysis on the East Asian Banks, Thesis University of EmpiricalShobha,C.

11- Macdonald,S. Scoth & Koch, Timoth W-2006 "Management of Banking- Thomson south- western,6th .ed.u-s.a

12- Marcel Canopy, Michel van Dijk, - Jan Lan Lemmen , Rund de Mooij and jugen Weigand,"Competition and Stabillity Banking, No 015 December 2001 ,P33,CPB Ne the rlands Bureau for .Economic Policy Analysis

13-Mishkin,Frederick,"Global Financial Instability: Framework, Events, Issues," Journal of Economic Perspectives, VOI.13,April 2009 18.

14- Macdonald,S. Scoth & Koch, Timoth W-2006 "Management of Banking- Thomson south- western,6th .ed.u-s.a

15-Turner .J(2016)"Causes and Consequences of British Banking Instability over the long Run", Journal of financial Stability ,pp.1-29

and on the other hand was reached through the results to Give more attention to the monetary policy by the central bank and identify its results to enhance the financial stability of banks

Keywords : monetary policy, quantitative instruments, banking stability, stability indicat

Abstract

Purpose: The researcher seeks to analyze and measure the quantitative tools ofmonetary policy as an independent variable and to show its effect on banking stability as a dependent variable represented by the liquidity and profitability index The problem is the question: of whether monetary policy has been able to strengthen the stability of banking in Iraq. To answer this question, the research examined a sample of Iraqi private commercial banks consisting of Four banks (Baghdad, Middle East, United Investment, Al Ahly Iraqi) for the period (2004 2017), used in the financial statements published on the websites of the Securities Commission, which are subject to the control of the Central Bank of Iraq. The research sought to test the hypothesis of research on the relationship of impact among the variables of the search, and in order to answer the questions related to the problem of research and access to the objectives required SPSS was used Conclusions: The study found a difference between the banks sample research in terms of the impact of quantitative tools on the stability of banking, on the one hand, as demonstrated by the research and through the use of statistical methods, the weakness of quantitative tools in the stability of the banking sample of the surveyed,